December 2006

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

لجنة مصايد الأسماك

الدورة السابعة والعشرون

روما، إيطاليا، 5–9 مارس/آذار 2007

تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، بما في ذلك مصايد البحار العميقة، وصون التنوع البيولوجي، والمخلفات البحرية، والمعدات المفقودة والمتروكة

مقدمة

1 – يغدو نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك الإطار المرجعي الرئيسي لإدارة مصايد الأسماك وتنفيذ مبادئ التنمية المستدامة. وحسب التعريف العملي التالي (منظمة الأغذية والزراعة، 2003):

"يسعى نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك إلى الموازنة بين الأهداف المجتمعية المتباينة، عن طريق مراعاة المعارف وأوجه عدم اليقين بشأن المكونات الحيوية واللاحيوية والبشرية للنظم الإيكولوجية وتفاعلاتها وتطبيق نهج متكامل في مصايد الأسماك داخل حدود ذات مغزى من الناحية الإيكولوجية"

2 – ومن الواضح أن المبادئ التي يستند إليها نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك انبثق في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عام 1995، وموروث من اتفاقية مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الصادرة عام 1982، ومن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في عام 1992 ومن جدول أعمال القرن 21 الصادر عنه، ومن اتفاقية التنوع البيولوجي الصادرة عام 1992.

3 – وجرى تناول النهج تناولاً أكثر صراحة في إعلان ريكيافيك، الذي اعتُمد في مؤتمر ريكيافيك بشأن الصيد الرشيد في النظام الإيكولوجي البحري، الذي عُقد في ريكيافيك، في الفترة من 1 إلى 4 أكتوبر/تشرين الأول 2001، وشاركت في تنظيمه حكومة آيسلندا ومنظمة الأغذية والزراعة واشتركت حكومة النرويج في رعايته. كما تشجع خطة

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، والمرجو من أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الاجتماعات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى. ومعظم وثائق المنظمة متاحة في موقع المنظمة على شبكة الانترنت www.fao.org.

تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في جوهانسبرغ عام 2002، الدول على تطبيق نهج النظم الإيكولوجية في موعد أقصاه عام 2010 مع إشارة محددة إلى إعلان ريكيافيك. وأيدت الدورة الخامسة والعشرون للجنة مصايد الأسماك في عام 2003 دور منظمة الأغذية والزراعة في تيسير عملية تبنّي نهج النظم الإيكولوجية على النحو المتفق عليه أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

4 – ومع أن النهج يحظى بقبول دولي واسع النطاق، فإن الآراء بشأن ما يعنيه فعلاً ما زالت تختلف، مع تصوّر البعض أن تنفيذ هذا النهج يمثّل مهمة مستعصية. ولكن الاجتماع السابع لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار التي عُقدت في يونيو/حزيران 2006، ومؤتمر تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، الذي عُقد في بيرغن في سبتمبر/أيلول 2006، ساهم في "تبديد غموض" المفهوم وذلك بتبادل الخبرات المستمدة من تنفيذ النهج في مختلف أنحاء العالم، مع المساهمة في إيجاد فهم موحد لما يعنيه وكيفية تطبيقه.

5 – وينطوي تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك على التزام مجتمعي صادق باستراتيجية تروّج للحفاظ على الموارد ولاستخدامها على نحو مستدام ولتقاسم خدمات النظم الإيكولوجية تبادلا منصفا. ولا يلزم أن يتبع تطبيقه الفعلي مخططا وحيدا بل يجب أن يكون متسقا مع السياق المحلي والإمكانات المحلية والثقافة المحلية.

أنشطة المنظمة للترويج لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك

6 – يكرَّس معظم عمل مصلحة مصايد الأسماك للترويج لتنمية وإدارة الصيد الرشيد ورصده، اتساقا مع مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. لذا، ومع التشديد على أن معظم أنشطة المصلحة ذات صلة بهذا النهج ومع الإقرار بأن بلداناً كثيرة تحرز تقدما في تنفيذ النهج، يرد أدناه موجز فقط لمطبوعات المنظمة ومشاريعها واجتماعاتها الرئيسية أو الأنشطة الأخرى التي تنظمها المنظمة أو تُعقد برعايتها، مع إيراد إشارة أكثر تفصيلاً إلى مشروعات المنظمة ومطبوعاتها الرئيسية التي تتناول النهج، للعلم، في الوثيقة المتاحة المعنونة "مطبوعات المنظمة ومشاريعها الرئيسية التي تتناول نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك" (التي يُشار إليها فيما بعد باسم "وثيقة المطبوعات الخاصة بنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك"). ونحن نشدّد على جدوى هذه الأنشطة في إيجاد وعي وفي تنفيذ النهج على نطاق أوسع، مطالبين بإيلاء اعتبار لأهمية استمرار هذا النمط من الجهود وتحديثه وتحسينه و/أو التوسع فيه وتمويله على نحو مناسب، حسب مقتضى الحال.

الخطوط التوجيهية ومطبوعات المنظمة الأخرى

7 – تتناول مباشرة الخطوط التوجيهية الفنية التي صدرت عن المنظمة – رقم 4، الملحق 2، نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك – ونُشرت في عام 2003 مسألة تنفيذ ذلك النهج بتقديم إرشادات بشأن كيفية ترجمة أهداف النهج بشأن السياسة الاقتصادية والاجتماعية والإيكولوجية وتطلعات التنمية المستدامة التي ينطوي عليها النهج

إلى أهداف ومؤشرات ومقاييس أداء عملية. وترد في وثيقة مطبوعات نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك قائمة بالخطوط التوجيهية والمطبوعات التكميلية الأخرى التي تتناول جوانب النهج الأوسع نطاقا أو تتناول جوانب محددة في تطبيقه وتُسهب في تفصيل تلك الجوانب.

مشاريع نهج النظام الإيكولوجي الشاملة

8 – تستجيب مشاريع عديدة وأنشطة أخرى للمنظمة، مذكورة في وثيقة المطبوعات التي تتناول نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، لهذا النهج عن طريق بذل جهود متضافرة ترمي إلى تحقيق تقدم في آن واحد في العديد من جوانب النهج ذات الصلة، إن لم يكن في معظم تلك الجوانب، في مواقع أو نظم إيكولوجية مختارة. وقد بحث مشروع من هذا القبيل إمكانية تنفيذ النهج في منطقة بنغويلا بالتعاون مع برنامج النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة الحالية في بنغويلا ووكالات مصايد الأسماك في أنغولا وناميبيا وجنوب أفريقيا. وقد اتبع هذا المشروع نهجاً منظماً وتشاركياً يستند إلى الخطوط التوجيهية الصادرة عن المنظمة، لتحديد الثغرات في النهج المتبعة حالياً وإعطاء الأولوية لها، وللنظر في التدابير الإدارية التي يمكن اتخاذها لمعالجة تلك الثغرات.

9 – وتُقدَّم، عن طريق مشروع آخر، المساعدة التقنية لمؤسسات مصايد الأسماك في بلدان مختارة في جزر الأنتيل الأصغر لتطوير أدوات المعلومات، بما في ذلك نمذجة النظم الإيكولوجية، واستخدام نظم المعلومات الجغرافية، وجمع بيانات موحدة عن مصايد الأسماك، لتحسين إدارة مواردها من أسماك السطح ومصايد أسماكها وفقاً لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. وهذا المشروع تموله حكومة اليابان، التي تموّل أيضاً مشروعاً آخر يوفّر بناء قدرات موسعة لاتباع نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك لبلدان مختارة أساسا عن طريق دراسات وحلقات عمل نموذجية صغيرة النطاق تبحث احتياجات وأولويات ذلك النهج، ويدعم أيضا البحوث الجارية بشأن مؤشرات النظم الإيكولوجية ونُهُج النمذجة وإعداد صيغة مختصرة من الخطوط التوجيهية الفنية بشأن نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، تكون موجّهة إلى جمهور أعمّ.

10 – ويجري أيضا تنفيذ مشروع آخر، بتمويل أساسي من حكومة النرويج وفي شراكة مع مشاريع إقليمية شتى للنظام البيئي البحري الشامل التابع لصندوق البيئة العالمية، لتعزيز القاعدة المعرفية لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك في البلدان النامية. وسيروّج هذا المشروع، مركزاً في البداية على إقليم أفريقيا، لبناء القدرات، وجمع البيانات الموحد، ورصد مصايد الأسماك البحرية والنظم الإيكولوجية ذات الصلة، مع دعم عمليات وضع السياسات والإدارة اتساقاً مع مبادئ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك.

11 – ويجري أيضاً تنفيذ مشاريع تكميلية إقليمية فرعية عديدة تتناول ضمناً مختلف الجوانب البيولوجية والاجتماعية – الاقتصادية لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك في إقليم البحر المتوسط وذلك بتمويل من حكومات اليونان وإيطاليا وإسبانيا والمفوضية الأوروبية وبالتعاون مع الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط.

المشاريع المنصبّة على نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك

12 – تركّز مشاريع أخرى على جوانب أقل وأحياناً على جانب قطاعي محدد أو مواضيعي من جوانب نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، مما يتيح درجة بروز عالية وتحقيق نتائج شديدة الوضوح في جوانب قليلة ولكنها هامة. وهذه المشاريع، المذكورة أيضاً في وثيقة المطبوعات الخاصة بنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، تتناول، على سبيل المثال: التفاعلات بين السلاحف البحرية ومصايد الأسماك؛ وانخفاض المصيد العرضي من الأربيان؛ والصيد في أعماق البحار؛ والمناطق المحمية البحرية؛ والحد من الصيد العرضي للطيور البحرية؛ والحفاظ على أسماك القرش وإدارتها؛ وتقدير موارد مصايد الأسماك ورسم خرائط لها؛ وتحديد الأنواع؛ وتقدير مؤشر التنوع البيولوجي؛ والسلامة في البحر؛ ووضع علامات على سفن الصيد؛ والنُهُج التشاركية والجوانب الاجتماعية – الاقتصادية والمؤسسية لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك.

الاجتماعات والأنشطة ذات الصلة

13 – علاوة على مؤتمر ريكيافيك الذي عُقد في عام 2001، تشمل الاجتماعات الرئيسية التي نظمتها المنظمة أو قدمت الدعم لها أثناء العامين الماضيين وتناولت تحديدا نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك مشاورة الخبراء بشأن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لتطبيق نهج النظام الإيكولوجي في إدارة مصايد الأسماك، التي عُقدت في روما في الفترة من 6 إلى 9 يونيو/حزيران 2006، والمؤتمر الدولي لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، الذي عُقد في بيرغن، في الفترة من 26 إلى 28 سبتمبر/أيلول 2006. أما الاجتماعات الرئيسية المزمع عقدها في عام 2007 فهي تشمل مؤتمراً بشأن الحد من التأثير البيئي لمصايد الأربيان وحلقة عمل بشأن تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في إنتاج الأسماك الداخلية.

14 – ودعمت المنظمة وشاركت أيضاً في عدد من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي تروّج لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، من قبيل الاجتماع العاشر للجنة التوجيهية العلمية للديناميات العالمية للنظم الإيكولوجية في المحيطات، الذي عُقد في روما في الفترة من 1 إلى 3 يونيو/حزيران 2005؛ وحلقة العمل المستعرضة بشأن نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك التي عقدتها اللجنة الفرعية للبيئة البحرية والنظم الإيكولوجية التابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر المتوسط واللجنة الاستشارية العلمية، في سلامبو، تونس، في الفترة من 7 إلى 9 سبتمبر/أيلول 2005؛ والاجتماع السنوي لمنظمة مصايد الأسماك في شمال غرب المحيط الأطلنطي، الذي عُقد في تالين، استونيا، في الفترة من 19 إلى 23 سبتمبر/أيلول 2005؛ والمؤتمر العالمي الثالث بشأن المحيطات المشترك بين اللجنة الحكومية الدولية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو في باريس في الفترة من 23 إلى 28 يناير/كانون الثاني 2006؛ والاجتماع السابع لعملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار، التي عُقدت في نيويورك في الفترة من 12 إلى 16 يونيو/حزيران 2006؛ ومؤتمر فيرجينيا الثلاثين لقانون البحار بشأن القانون والعلم وإدارة المحيطات، الذي عُقد في دبلن في الفترة من 12 إلى 14 يوليو/تموز 2006؛ وندوة المجلس الدولي لاستكشاف البحار

بشأن استراتيجيات إدارة مصايد الأسماك، التي عُقدت في غالاواي في يونيو/ حزيران 2006؛ ومؤتمر – حلقة عمل معهد البحوث الفرنسي لاستغلال البحار بشأن نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك والأولويات البحثية، اللذان عقدا في باريس في 24 أكتوبر/تشرين الأول 2006، والمؤتمر الدولي بشأن نظام هامبولت الحالي – المناخ وديناميات المحيطات وعمليات النظم الإيكولوجية ومصايد الأسماك – الذي عقد في ليما في الفترة من 27 نوفمبر/تشرين الثاني إلى 1 ديسمبر/كانون الأول 2006.

قضايا مختارة في إطار نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك

15 – يُسلّط الضوء في هذا القسم على عدد من القضايا المختارة وذلك بسبب ارتفاع درجة بروزها حاليا أو بسبب الاهتمام الدولي الذي اجتذبته في الماضي أو يمكن أن تجتذبه في المستقبل، بدون أن يعني ذلك أن هذه القضايا يجب أن تُعتبر أهم قضايا نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك على الصعيد العالمي أو أنه يفترض أن تكون الأهم في أي بلد أو إقليم بعينه. فمن اللازم تقييم الأولويات على أساس كل حالة على حدة، ومطلوب من اللجنة أن تنظر في مدى العمق الذي ينبغي أن تُعالج به هذه القضايا وغيرها من القضايا ذات الصلة داخل المنظمة وبالنسبة للمنظمات الأخرى.

مصايد البحار العميقة

16 – تظل إدارة مصايد البحار العميقة مدعاة للقلق. فالكثير من هذه المصايد موجودة في أعالي البحار وفي المناطق التي لا تشملها على نحو مناسب منظمات لإدارة المصايد تتسم بالكفاءة. كما أن الكثير من هذه المصايد يكون مصيدها قيّما ولكنه صغير نسبيا وتُستخدم فيه سفن قليلة من عدد صغير من دول العَلَم، مما يعقّد تقديم بيانات ذات جودة كافية لإتاحة إدارة الموارد بفعالية.

17 – وقد تزداد الإدارة تعقيدا نتيجة لكون بعض الأسماك المستهدفة معمّرة وقليلة التكاثر وبطيئة النمو.

18 – كما أن المصيد العرضي يمثل مدعاة إضافية للقلق. فمصايد البحار العميقة تحصل عادة على أنواع قليلة غير مستهدفة، ولكن عند حدوث مصيد عرضي فإنه قد يتكون من أنواع يجعلها تكوينها البيولوجي عُرضة بدرجة عالية للاستنفاد. ومما يثير القلق بوجه خاص في هذا الصدد أنواع أسماك القرش جميعها تقريبا في المياه العميقة، وهي أسماك تكون موجودة في كل مكان في مصايد المياه العميقة، وإن كان من الشائع صيدها بكميات صغيرة. وهذا يتفاقم عندما تستهدفها مصايد الأسماك غير الخاضعة للوائح تنظيمية.

19 – ومدعاة القلق الثالثة هي تأثير الصيد بالشباك التي تُسحب في قاع المياه العميقة على مرجانيات المياه الباردة وغيرها من حيوانات ونباتات قاع البحر الهشة المماثلة التي توجد عادة على نفس العمق الذي توجد عليه مصايد كثيرة في المياه العميقة. وينبغي، عند معالجة قضية الحفاظ على هذه المرجانيات، النظر إليها أولا في حد ذاتها، باعتبارها

حيوانات معمّرة للغاية، وثانيا، باعتبارها توفر موئلا لمجموعة واسعة من حيوانات ونباتات قاع البحر، من بينها الأسماك ذات القيمة التجارية.

الأنقاض البحرية ومعدات الصيد المفقودة أو المتروكة

20 – يحظر المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناتج عن السفن (MARPOL 73/78) التخلص في البحر من معدات الصيد المصنوعة من مواد تركيبية، باستثناء فقدان شباك الصيد المصنوعة من تلك المواد عرضاً بشرط أن يكون قد تم اتخاذ جميع الاحتياطات المقبولة لمنع فقدانها. وعلاوة على ذلك، فإنه يتطلب من السفن التي تبلغ حمولتها 400 طن أو أكثر من ذلك الاحتفاظ بسجلات تشمل الإبلاغ عن فقدان مواد الصيد المصنوعة من مادة تركيبية.

21 – وتقتضي الخطوط التوجيهية لتطبيق المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن 78/73 من مديري مصايد الأسماك أن يستخدموا نظماً لتحديد معدات الصيد توفر معلومات من قبيل اسم السفينة ورقم تسجيلها وجنسيتها، وتشجع الحكومات على النظر في استحداث تكنولوجيا لتحديد معدات الصيد تحديداً أكثر فعالية.

22 – ومسألة وضع علامات على معدات الصيد أثيرت في المنظمة في عام 1987 أثناء الدورة السابعة عشرة للجنة مصايد لأسماك. وعند استعراض تقرير مشاورة الخبراء بشأن وضع علامات على معدات الصيد، التي عُقدت في فيكتوريا بكولومبيا البريطانية في الفترة من 14 إلى 19 يوليو/تموز 1991، أوصت الدورة العشرون للجنة مصايد الأسماك في عام 1993 بإعادة النظر في مشروع المواصفات الموحدة لوضع علامات على معدات الصيد قبل إدراج تلك المواصفات في مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد. وقد أدى هذا إلى عقد مشاورة الخبراء بشأن مدونة السلوك وعمليات الصيد، في سيدني بكولومبيا البريطانية، في الفترة من 6 إلى 11 يونيو/حزيران 1994، التي حددت فيما يتعلق بالمادة 8 من المدونة كحلول ممكنة: إبلاغ الكيانات الإدارية القطرية بجميع المعدات المفقودة وذلك من حيث أعدادها ومكانها، ونظر الصناعة والحكومات في بذل جهود وإيجاد وسائل لاستعادة معدات الصيد المفقودة أو المتروكة التي تظل موجودة.في المياه. واقترحت المشاورة إطارا تنظيميا للتعامل مع المنتهكين، موصية بوضع علامات على جميع معدات الصيد، حسب الاقتضاء، وبطريقة تحدد بوضوح ملكية المعدات.

23 – وطلبت ندوة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادي بشأن معدات الصيد المهجورة وما يتصل بها من أمور، التي عُقدت في هونولولو بهاواي في الفترة من 13 إلى 16 يناير/كانون الثاني 2004، إلى منظمة الأغذية والزراعة، إقرارا منها بأن هذه المسألة بالغة الأهمية، أن تطبع تقرير مصايد الأسماك رقم 485 الصادر عنها سنة 1991 بشأن وضع علامات على معدات الصيد وأن تنشره على نطاق واسع وأن تنظر فيما إذا كان ينبغي تنقيح التقرير وملحقه استنادا إلى المعارف والتطورات التكنولوجية الحديثة العهد.

24 – وشجع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/Res/60/31 الصادر عام 2005 منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على التعاون لمعالجة هذه المسألة، وقد علمت اللجنة في هذا الصدد أن منظمة الأغذية والزراعة قد أعدت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة دراسة عن "القمامة البحرية ومعدات الصيد المتروكة/المفقودة"، تخلص إلى أن معدات الصيد المهجورة ما زالت مشكلة عالمية خطيرة تنجم عنها تأثيرات كبيرة من الناحية الإيكولوجية، ومن حيث التنوع البيولوجي ومن الناحية الاقتصادية ومن ناحية المنافع. وتشير الدراسة أيضا إلى قلة وتفاوت توافر البيانات والمعلومات العلمية ذات الصلة وتشير إلى الحاجة لبذل جهد عالمي مركّز لمعالجة المشكلة يتطلب تعاوناً وثيقاً بين وكالات الأمم المتحدة المختصة (منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة) والمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك، والمنظمات البحرية الإقليمية، والحكومات، وصناعة صيد الأسماك، وسلطات الموانئ والإنزال على البر، وكذلك المنظمات غير الحكومية التي تعمل في مجال البيئة. وتشدّد الدراسة على أن هذه الاستجابة العالمية ينبغي أن تركّز على تنفيذ المرفق الخامس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن، بدلا من وضع نظم جديدة.

25 – وأشار أيضا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/Res/60/31 إلى الحلقة الدراسية التي عقدها مجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي في يناير/كانون الثاني 2004 بشأن معدات الصيد المهجورة والأنقاض البحرية ذات الصلة، مشجّعا لجنة مصايد الأسماك على النظر في مسألة معدات الصيد المهجورة والأنقاض البحرية ذات الصلة، وبخاصة تنفيذ أحكام المدونة ذات الصلة. ويوجَّه انتباه اللجنة في هذا الصدد إلى الفقرة 8–2–4 من المدونة، التي تنص على أنه *"ينبغي وضع علامات على معدات الصيد وفقا للتشريعات القطرية كي يتسنى التعرف على صاحب المعدات. وينبغي أن تأخذ متطلبات وضع العلامات على المعدات في الاعتبار النظم الموحدة والمتعارف عليها دوليا لوضع العلامات على معدات الصيد."*

المناطق المحمية البحرية

26 – إن المناطق المحمية البحرية ليست معادلة لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وليست أساسية بالضرورة له، ولكن ربما كان من المؤكد أن لها دورا هاما يجب أن تلعبه وذلك لما يمكن أن تحققه من فوائد في حماية مكونات أو عمليات النظم الإيكولوجية البالغة الأهمية من التأثيرات السلبية لصيد الأسماك وكذلك من الأنشطة البشرية الأخرى من قبيل تنمية المناطق الساحلية والتعدين أو استخراج النفط والغاز.

27 – وتوجد أدلة على أن المناطق المحمية يمكن، في حالة تنفيذها على نحو سليم، أن تفضي إلى وجود درجات أعلى من الكثافات والكتلة الحيوية ومتوسط حجم الكائنات الحية وتنوع الأنواع داخل حدود تلك المناطق، وإن كانت هذه النتيجة العامة تتأثر بعوامل من قبيل تكوين الأنواع، وطبيعة وكثافة الأنشطة التي تجري إزاحتها بفعل التقييدات داخل المنطقة، وكثافة صيد الأسماك خارج المنطقة المحمية، وما إلى ذلك. وقد تكون النتائج هامة من حيث الحفاظ على التنوع البيولوجي، وفي حالة إدراج الموائل البالغة الأهمية للأنواع التي تهم مصايد الأسماك في المناطق المحمية

البحرية، فإن هذه النتائج قد تكون لها أيضا انعكاسات هامة على مصايد الأسماك. ولكن بالنظر إلى ما هو متاح من معلومات، فإن الانعكاسات المباشرة وفوائد تلك المناطق بالنسبة لمصايد صيد الأسماك أقل وضوحا. ومن الواضح أنه قد تبين أن تلك المناطق تنطوي على بعض الفوائد لأداء مصايد الأسماك خارج حدودها في بعض الحالات، ولكن النتائج كانت متفاوتة وسيلزم تقييم الدور المحتمل لتلك المناطق في هذا الصدد بعناية بالمقارنة بالأدوات الإدارية الأخرى على أساس كل حالة على حدة، أخذاً في الاعتبار الأهداف التي يُسعى إلى تحقيقها، والخصائص البيولوجية والإيكولوجية المحلية ذات الصلة، وكذلك طبيعة مصايد الأسماك وخصائصها المكانية وطبيعة وخصائص الناس الذين يعتمدون عليها.

28 – وكثيرا ما يُدعى إلى إقامة مناطق محمية بحرية كأداة إدارية جديدة على أساس أن التدابير الإدارية التقليدية بدرجة أكبر لمصايد الأسماك قد فشلت. ولكن هذه الدعوة لا تأخذ في الاعتبار أن عمليات إغلاق المناطق قد استُخدمت كأداة في الإدارة التقليدية لمصايد الأسماك منذ وقت طويل وأن عددا من الدراسات قد أظهر أن هذه المناطق نفسها عُرضة أيضا للفشل. والأسباب معقّدة ولكن يلزم، كما هو الحال فيما يتعلق بأي تدبير من التدابير الإدارية، إجراء دراسة دقيقة والتشاور لكفالة الامتثال وتحقيق الأهداف المنشودة. وقد اكتُسبت استبصارات قيِّمة بشأن الأسباب الاجتماعية والاقتصادية للنجاح والفشل ومن الضروري أخذها في الاعتبار.

29 – وتُعد المنظمة، وفقا لما أُوصي به في الدورة السادسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك، خطوطا توجيهية فنية بشأن تصميم المناطق المحمية البحرية وتنفيذها واختبارها، تستند إلى أفضل المعارف المتاحة بشأن علم وإدارة مصايد الأسماك ودور المناطق المحمية البحرية ومتطلباتها، مع التركيز بوجه خاص على مساهمتها المحتملة في نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك.

المصيد العرضي

30 – إن صيد حيوانات غير مستهدفة أو المصيد العرضي قد يؤدي إلى مشاكل خطيرة بشأن الحفاظ على الأنواع وذلك لأن الأنواع التي يجري صيدها عرضا كثيرا ما لا يكون هناك تحكُّم في نفوقها سواء احتُفظ بها أو أُلقي بها في المياه. وقد يؤدي ذلك إلى إهدار موارد حية قيّمة مستهدفة وغير مستهدفة، وإلى ارتفاع معدلات نفوق صغارها، التي لم تبلغ بعد مرحلة النضج، وإلى تهديدات لأعداد الأنواع المهددة بالانقراض والنادرة، وإلى تأثيرات على الأرصدة التي ربما كان يوجد استغلال مفرط أصلا لها، فضلا عن تأثيرات أخرى على النظام الإيكولوجي.

31 – ولم يجر تحديد مدى وتأثير الصيد العرضي تحديداً كمياً شاملاً. ولكن، بالنظر إلى أن الأنواع التي يُتخلص منها هي نتيجة مباشرة للصيد العرضي، قد توفر دراسات بشأن الأنواع التي يُتخلص منها مؤشرات هامة. وقد انخفض تقدير المنظمة للكمية العالمية من الأنواع التي يُتخلص منها على مدى فترة عشر سنوات تقريبا من 27 مليون طن إلى 7 ملايين طن. وربما كان جانب من هذا الانخفاض يرجع إلى أن الرقم الأصلي كان أكبر من الحقيقة (بحوالي 7 ملايين

طن) وإلى التحول إلى معدات أكثر اتساما بالطابع الانتقائي، ولكن توجد أيضا مؤشرات على أنه يجري حاليا الاحتفاظ بنسبة أكبر من المصيد العرضي واستخدامها.

32 – ومن بين أسباب زيادة الاحتفاظ بالمصيد العرضي قيام سفن صغيرة بجمع المصيد العرضي في البحر، خصوصا في مصايد أسماك الأربيان المدارية التي تعمل بشباك السحب في القاع في أفريقيا وفي أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية؛ ووجود تكنولوجيات أحدث لاستخدام الأسماك الصغيرة الحجم لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة؛ ووجود نظم للإدارة تشجّع وتيسّر عمليات الإنزال على البر أو حتى تُلزم بهذه العمليات (نظم عدم التخلص إطلاقاً من المصيد)؛ وربما قبل كل شيء اكتساب المصيد العرضي قيمة تجارية كافية لتكملة الإيرادات الهزيلة التي تتحقق لكثير من صغار الصيادين.

33 – وإذا كان معدل التخلص مرتفعا، وإذا كانت حوافز الامتثال للاشتراطات الإلزامية (ومن ذلك مثلا استخدام أجهزة للحد من المصيد العرضي) تفوق المثبطات، فإن القطاع سيمتثل عموما. وقد تزيد معدلات الامتثال بواسطة التكنولوجيات الصالحة للاستخدام، وإذكاء الوعي والتثقيف، مع تعزيز ذلك بواسطة اللوائح التنظيمية والإنفاذ.

34 – أما إذا كان المصيد العرضي مرغوبا (مما يجعل التخلص منه منخفضا أو معدوما)، مثلما يحدث عندما يكون مكمّلا للدخل بتلبية احتياجات السوق وتربية الأحياء المائية، فإن استخدام آليات الحد من المصيد العرضي من المرجح ألا يحظى بشعبية ومن المرجح أن تكون الاشتراطات الإلزامية، وخصوصا في مصايد الأسماك الصغيرة الحجم والحرفية، غير قابلة للإنفاذ. وفي هذه الحالات، وإذا كان مستوى المصيد العرضي يمثل تهديدا لاستدامة الموارد المستهدفة و/أو غير المستهدفة، فمن الممكن النظر في تدخلات بديلة على صعيد الإدارة من قبيل المناطق المحمية (منها مثلا الإغلاقات المساحية أو الموسمية للمناطق التي تحدث فيها عمليات التربية) وذلك لأنها يمكن أن تحقق (في حالة إنفاذها على النحو الواجب) مستوى من الحماية للأنواع التي تبقى داخل الحدود ليس من المرجح أن تحققه آليات الحد من المصيد العرضي.

رسم خرائط للتنوع البيولوجي

35 – إن الحفاظ على التنوع البيولوجي جوهري لاستخدام النظم الإيكولوجية المستدام. وهذا المفهوم راسخ في المدونة ومذكور صراحة في موادها 6–6 و 7–2–2 و 8–4–8 و 12–10.

36 – ويتطلب قياس ورصد التنوع البيولوجي النظر عن كثب في مكوناته الجغرافية الأساسية، ومن ثم فإن رسم الخرائط يمثل أداة أساسية يجب أن تقترن بقياسات بيولوجية وإيكولوجية أخرى. ولقد عكفت مصلحة مصايد الأسماك منذ سنوات كثيرة على رسم خرائط للتوزيع الجغرافي للأنواع الرئيسية الموجودة في العالم ذات الأهمية لمصايد الأسماك. وتشمل أدلة وكتالوجات تحديد الأنواع الصادرة عن المنظمة رسوما بيانية للتوزيعات إلى جانب معلومات أخرى عن بيولوجيا الأنواع ومصايد الأسماك. وتُعد أحدث خرائط التوزيع باستخدام تكنولوجيا نظام المعلومات الجغرافية، مما

يُسهم في جمع خرائط إلكترونية ذات مراجع جغرافية تنطوي على قيمة محتملة كبيرة لعمليات رسم خرائط التنوع البيولوجي وتحليلاته.

37 – وتوحيد هذه الخرائط يتيح تحديد مناطق التنوع البيولوجي ويُبرز مراكز ذلك التنوع. وتوفّر أيضا الخرائط التي تُعد في فترات مختلفة (ترجع أول خرائط بيانية تصدر عن المنظمة بشأن توزيعات الأنواع إلى عام 1973) معلومات عن التغيرات التي تحدث بمرور الوقت واتجاهات التنوع البيولوجي. وتؤثر عوامل كثيرة في التغييرات التي تحدث في توزيع فرادى الأنواع والتجمعات السمكية. والتغيرات البيئية هي الأوضح، ولكن إدخال أنواع مصدرها الإنسان يمكن أيضا أن يُعدّل تعديلاً شديداً توزيعات الأنواع وتنوع النظم الإيكولوجية. ولا يؤثر الصيد عادة على تعدد الأنواع بل يؤثر على نسبها.

38 – وتتيح أيضا المعرفة بشأن التوزيع المكاني لموارد مصايد الأسماك المستهدفة وللأنواع الأخرى ذات الصلة فهماً أفضل للطريقة التي يعمل بها النظام الإيكولوجي وتوفر أساساً لتطبيق بعض اللوائح التنظيمية لإدارة مصايد الأسماك، من قبيل تلك التي تشمل الإغلاقات الزمنية أو المساحية والمناطق المحمية البحرية بوجه عام.

الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية

39 – في عام 2003، طلبت الدورة الخامسة والعشرون للجنة مصايد الأسماك استحداث مجموعة أدوات تتضمن تقانات للتقييم السريع وتشمل قضايا من قبيل العمليات التشاركية، وتسوية المنازعات، وطرائق تقدير وإدارة الموارد على نحو متكامل، بما في ذلك الإدارة المشتركة وبناء القدرات. وشُدد أيضا على ضرورة اعتبار الصيادين، عند الاضطلاع بهذه الأنشطة، مكونات أساسية من النظم الإيكولوجية المائية، مع أخذ التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك في الاعتبار. وفي أعقاب إعداد وثيقة المعلومات الأساسية ذات الصلة، عُقدت مشاورة خبراء في روما في الفترة من 6 إلى 9 يونيو/حزيران 2006، لبلورة إطار للخطوط التوجيهية الفنية بشأن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، بما يتضمن ما يلزم في تطبيق نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك من معلومات وعمليات ونُهُج.

40 – وأوصت مشاورة الخبراء بإعداد تقرير عن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لتطبيق نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك لكي يُنشر في سلسلة الورقات الفنية بشأن مصايد الأسماك التي تصدر عن المنظمة، وبالتوسُّع في الخطوط التوجيهية الفنية للمنظمة بشأن الصيد الرشيد لكي تتضمن تغطية أشمل للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية لتطبيق ذلك النهج. وقدمت مشاورة الخبراء إرشاداً محدداً لإعداد الورقة الفنية ولإعداد الخطوط التوجيهية الفنية. وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى تحسين فهم نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، معربة عن فكرة إتباع نهج كلي وتشاركي ومتكامل في إدارة مصايد الأسماك، وفكرة أن التحرك صوب ذلك النهج سيتحقق، في

حالات كثيرة، على أساس إداري متدرج وتكيفي مراعاة لكل سياق محدد يُنفذ فيه. ويجري إعداد الخطوط التوجيهية المطلوبة، التي ستصدر باعتبارها خطوطا توجيهية تكميلية للخطوط التوجيهية لإدارة مصايد الأسماك الموجودة فعلا.

سلامة صيد الأسماك على نطاق صغير في البحر

41 – يُعتبر صيد الأسماك أخطر مهنة في العالم بحيث يقدّر أن 000 24 حالة وفاة تحدث نتيجة له كل عام (منظمة العمل الدولية 1999). وتنطوي السلامة في البحر على مكونات عديدة مترابطة ولكن القضايا الاجتماعية والاقتصادية وكذلك الإفراط في صيد الموارد الساحلية ربما كانت من بين العوامل الرئيسية التي بدّدت نتائج الجهود المبذولة لتحسين السلامة في البحر. وقضايا السلامة على سُفن الصيد تختلف من حيث طبيعتها عن تلك المتعلقة بالسلامة على السفن التجارية حيث يُضطلع مثلا بغالبية العمليات في الميناء بما يوفّره من سلامة، على الاختلاف من سفن الصيد (خصوصا سفن الصيد الصغيرة) التي يضطر أفراد أطقمها إلى العمل في البحر، على ظهر السفن في جميع حالات الطقس، في الغالب مع ترك الكوة الصغيرة المؤدية إلى حجراتهم في بدن السفن مفتوحة. ويرجع بدرجة كبيرة إلى هذه الأسباب وإلى أسباب مماثلة استبعاد سفن الصيد من الغالبية الساحقة من أحكام اتفاقيات النقل البحري الدولية التي تضعها هيئات من قبيل المنظمة البحرية الدولية، ولا توجد حتى يومنا هذا أي اتفاقية دولية سارية تتناول سلامة سفن الصيد أو تدريب أطقمها.

42 – ومن اللازم معالجة مسألة سلامة الصيادين عن طريق إتباع نُهُج تجسِّد بيئة عملهم التي تتأثر، بدورها، تأثراً كبيراً بنظام إدارة مصايد الأسماك. وتدرك الإدارات البحرية وإدارات مصايد الأسماك مشكلة السلامة بوجه عام والحاجة إلى التصدي لها بالنظر إلى الاختصاصات المعينة لتلك الإدارات، ولكن لا يزال يوجد في كثير من الأحيان افتقار إلى تدابير فعالة ومتضافرة، خصوصاً في البلدان النامية. وقد أسفر التعاون القائم منذ أمد طويل بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية عن إعداد أو تنقيح عدد من الصكوك الملزمة وغير الملزمة المتعلقة بسلامة الصيادين وسفن الصيد، ولكن تأثيرها سيظل هزيلاً إلا إذا أُدرجت حسب الاقتضاء في إطار إلزامي.

43 – ومع ذلك ثمة بعض أمثلة النجاح، وإن كانت هذه الأمثلة توجد عموما داخل البلدان المتقدمة، وتنبع من تدابير شتى من بينها مبادرات تدريبية إلزامية، والإنفاذ الصارم للوائح التنظيمية، ومن إدخال تغييرات في نُظم الإدارة. ومع ذلك، فإن فقدان الحياة في صناعات صيد الأسماك في هذه البلدان يظل أعلى عموما من فقدان الحياة في القطاعات الأخرى، ولا توجد أدلة على الصعيد العالمي تشير إلى تدني عدد الخسائر في الأرواح.

44 – ولقد أعدت المصلحة مقترحات لمشاريع إقليمية، ولكن يوجد افتقار إلى الموارد اللازمة لكفالة تنفيذها. وتتضح من المشاريع الصغيرة ذات الطابع الرائد التي اضطلعت بها المنظمة إمكانية تحقيق تقدم هام، خصوصا في توفير إرشادات لوضع استراتيجيات قطرية للسلامة في البحر؛ وكثيراً ما يكون تنفيذ هذه الاستراتيجيات هو الشيء الذي يوجد افتقار إليه. وبالنظر إلى التدليل في حالات منفردة على الصلة بين السلامة في البحر وإدارة مصايد الأسماك، فإن

إجراء مزيد من الدراسات بشأن هذه الاستراتيجيات يمكن أن يوفر إرشاداً بشأن الكيفية التي يمكن بها تكرار تأثيراتها الإيجابية في أماكن أخرى.

الدروس المستفادة

45 – يسعى نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتسعى مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد كلاهما إلى تحقيق نفس أهداف الصيد الرشيد، بحيث يتيح نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك نهجاً نظمياً لتنفيذ المبادئ الواردة في المدونة. كما أن فرص وعقبات تنفيذ كليهما متماثلة، ومواصلة الرصد واستعراض التقدم المحرز أساسيان لإدخال تحسينات فعالة نحو تحقيق أهداف مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية للألفية.

التقدم المحرز في التنفيذ

46 – إن القضايا الإيكولوجية العامة التي يجب معالجتها وتسويتها في إدارة مصايد الأسماك في إطار نهج نظم إيكولوجية هي:

- التأثيرات المباشرة لصيد الأسماك من قبيل:
  - الإفراط في صيد أنواع مستهدفة
  - التهديد الذي تتعرض له الأنواع المهددة بالانقراض أو التي تمثل رمزا (وتكون مصيداً عرضياً)
  - تدهور الموائل الحرجة عن طريق الممارسات التدميرية
  - ظروف معيشة مجتمعات الصيادين
- التأثيرات المباشرة للنظام الإيكولوجي على مصايد الأسماك:
  - التقلبات القصيرة والمتوسطة الأجل في الإنتاجية
  - عواقب الظواهر المتطرفة والبيئية (من قبيل الأعاصير والتسونامي)
- التأثيرات غير المباشرة من صيد الأسماك والمستخدمين الآخرين:
  - تغيرات المناخ على المدى الطويل
  - تدهور الموئل، وصحة الأسماك، وسلامة الأغذية، مثلا عن طريق الاستخدامات الاستخراجية والتلوث
  - تعديل السلسلة الغذائية
  - التنازع بين القطاعات على الحيّز والموارد

47 – ويُشدد على أن البشر مكوّن أساسي من مكونات النظم الإيكولوجية البحرية وعلى أن تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك يتطلب أيضاً تحديد المجموعة الكاملة من الأهداف والقضايا الاجتماعية والاقتصادية

ومنحها الأولوية، للتوفيق بينها وبين القضايا الإيكولوجية. ومن اللازم أيضا تقييم الإدارة لكفالة أن تكون التدابير المقترحة في مجال الإشراف والإدارة لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك واقعية وفعالة ومناسبة للسياق الإيكولوجي والاجتماعي والاقتصادي.

48 – ونهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك يتعلق بحالة الأنواع المستهدفة وأنواع المصيد العرضي واستخدامها المستدام. ولذا، فإن وجود مستويات مرتفعة من الاستغلال المفرط لهذه الأرصدة واستنزافها، كما قُدرت مثلا في استعراض المنظمة في سنة 2005 لحالة موارد العالم من مصايد الأسماك البحرية، يمثل مؤشرا يدل على أن البلدان ما زال يتعين عليها تنفيذ ذلك النهج بالكامل. ومع ذلك، كشفت تجربة المنظمة في الترويج لهذا النهج بين الدول الأعضاء عن وجود اهتمام بفهم وتنفيذ النهج ووجود رغبة في ذلك على نطاق واسع. وعلى الرغم من استمرار وجود قدر من الشك فيما يستتبعه هذا التنفيذ على وجه الدقة، يوجد إدراك عام لعدم كفاية النُهج التقليدية لإدارة مصايد الأسماك، التي تركّز حصرياً تقريباً على الأنواع المستهدفة وهدف وجود غلات مستدامة، للحفاظ على النظم الإيكولوجية ككل ولاستخدامها المستدام. وهذا المزيج من الشك والوعي قد أوجد إدراكاً للحاجة إلى زيادة الوضوح والإرشاد بشأن كيفية الشروع في تطبيق نهج النظم الإيكولوجية في إدارة مصايد الأسماك على الصعيد العملي.

49 – وحيثما بدأت بلدان في استكشاف الانعكاسات التطبيقية لنهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك، فإنها أدركت جميعها تقريبا أنها بدأت بالفعل تنفيذه في إطار الممارسات الإدارية التقليدية. وكانت حماية الموائل الساحلية وجودة المياه، وحظر الممارسات التدميرية في مجال صيد الأسماك، واستخدام المناطق المغلقة والتقييدات الموسمية والمتعلقة بمعدات الصيد للحد من المصيد العرضي، والتدابير الخاصة لحماية الأنواع التي يُخشى عدم الحفاظ عليها، شائعةً، حتى ولو كانت غير كافية في كثير من الأحيان، بين البلدان. ولقد ساهمت خطتا العمل الدوليتان للمنظمة للحد من المصيد العرضي من الطيور البحرية في مصايد الأسماك التي تستخدم الشباك العائمة وللحفاظ على أسماك القرش وإدارتها في تحقيق هذا التقدم مع تنفيذ البلدان خطط عملها القطرية في إطار هاتين الخطتين. وقد اعتُرف على نطاق واسع بالحاجة إلى اتخاذ تدابير للحد من تأثير صيد الأسماك على أعداد السلاحف البحرية، واتُخذت تدابير إدارية في عدد من الأقاليم للحد من هذه التأثيرات، من بينها إغلاق مناطق و/أو إدخال تعديلات مناسبة على معدات الصيد.

50 – ولكن التقدم تحقق عموما كرد فعل وكثيرا ما كان غير منظّم، بحيث يستجيب لاتفاقات دولية محددة، والضغوط في مجال الدعوة، والمتطلبات التجارية أو الأزمات الفورية، بدلا من أن يكون نتيجة لتخطيط قائم على تحليل شامل على نطاق النظم الإيكولوجية وتنفيذ للأولويات. ونتيجة لذلك، لم تحدد أغلبية البلدان مواطن القصور الرئيسية في الاستراتيجيات الموجودة حاليا لديها لإدارة مصايد الأسماك ولم تحدد التدابير ذات الأولوية اللازمة للحد من المخاطر التي يتعرض لها النظام الطبيعي وتتعرض لها أوساط العاملين في مجال صيد الأسماك، والصحة، والإنتاجية. وحيثما لم يتحقق ذلك فعلاً، ينبغي اعتبار القيام بعملية منهجية لاستعراض النهُج الحالية للإدارة ولإضفاء الطابع الرسمي على خطة لإدارة نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك من أجل جميع مصايد الأسماك والنظم الإيكولوجية (الفصل 4

من الخطوط التوجيهية للمنظمة بشأن نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك) أمراً ذا أولوية عالية للحكومات القطرية، وللمنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك حيثما يقتضي الأمر ذلك.

المعوقات

51 – إن المعوقات الرئيسية التي تحول دون إحراز تقدم في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك هي، إلى حد كبير، نفس المعوقات التي أدت إلى الانهيار الاقتصادي لكثير من مصايد الأسماك عن طريق الإفراط في استغلال كثرة من فرادى الأرصدة السمكية وحال دون حفاظ البلدان على تلك الأرصدة بأحجام منتجة، أو إعادتها إلى حالة تُستنزف فيها. وتلك المعوقات ترد قائمة بها، تحت عنوان "التهديدات لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك"، في الخطوط التوجيهية للمنظمة بشأن ذلك النهج وتشمل ما يلي:

1 – عدم التوافق بين التوقعات وكل من الموارد البشرية والمالية. فالبلدان تتوقع الكثير من ذلك النهج ولكن الوكالات المسؤولة عن تنفيذه قد تفتقر إلى القدرة الكافية و/أو لا تتلقى الدعم اللازم لتنفيذه على نحو سليم ويتسم بالإحساس بالمسؤولية.

2 – تضارب الأهداف بين أصحاب الشأن داخل وخارج قطاع صيد الأسماك. وإيجاد حل لهذه التضاربات بطريقة شفافة وتشاركية قد يستغرق وقتا ويكون باهظ التكلفة. وقد تلزم تدخلات على مستوى رفيع في الحالات التي لا يمكن أن يتحقق فيها توافق في الآراء بين أصحاب الشأن. ومن اللازم معالجة قضايا الإنصاف والأخلاقيات عند تحديد مَنْ يدفع التكاليف ومَن يحصل على الفوائد.

3 – الحاجة إلى ضمان مشاركة وافية من جانب المجموعة الموسعة من أصحاب الشأن المعترف بها في إطار النهج، بكل تكاليفها المالية واللوجستية وبالوقت الذي سيلزم لإجراء تشاورٍ وافٍ.

4 – عدم كفاية قدرة وكالات الإدارة، وهي قدرة قد تكون مستغّلة فعلاً إلى أقصى حد لتحقيق الأهداف والولايات التقليدية المتعلقة بمصايد الأسماك. وإعادة تنظيم المسؤوليات قد تُعالج جزئيا هذه المشكلة ولكن ستلزم في كثير من الأحيان موارد إضافية لإتاحة تجسيد اعتبارات النهج تجسيدا سليماً.

5 – عدم وجود أطر مؤسسية سليمة في الحالات التي تتولى فيها وكالات قطرية مختلفة المسؤولية عن جوانب مختلفة من النظم الإيكولوجية البحرية. فمصايد الأسماك والسياحة وتنمية المناطق الساحلية والتعدين الساحلي والبحري وصناعات النفط تندرج عادة ضمن اختصاصات إدارات حكومية مختلفة وقد يؤثر كل قطاع على تحقيق الأهداف في القطاعات الأخرى. كما أن العقبات المؤسسية التي تحول دون التعاون بين الوكالات، بل وحتى وجود تنافس بينها، عائق هام أمام تنفيذ النهج في بلدان كثيرة. وينبغي عدم إنشاء أطر للنهج بمعزل عن مجموعات المصالح الأوسع نطاقا، أو على نحو يستبعد تلك المجموعات.

6 – المعوقات المتعلقة بسبُل كسب العيش. فتنفيذ النهج غالبا ما سيضع في مركز الصدارة الحاجة إلى الحد من الجهود المبذولة في كثير من مصايد الأسماك مع ما يرتبط بذلك من نزوح الناس الذين يعتمدون

بشكل مباشر أو غير مباشر على صيد الأسماك لكسب عيشهم. وسيمثل تحديد سبُل بديلة واقعية ومتاحة لكسب العيش بالنسبة للنازحين مشكلة رئيسية في بلدان كثيرة، لا سيما البلدان النامية.

7 – قد يكون عدم اكتمال وعدم كفاية المعرفة العلمية (بما فيها علوم الإنسان) عاملا مقيدا خطيرا فيما يتعلق بإحراز تقدم نحو تنفيذ النهج. وقد تبين أن تحديد المشاكل، وتقدير المخاطر المرتبطة بتلك المشاكل، وتقييم تكاليف وفوائد الاستجابات الإدارية المختلفة للمشاكل أمر تكتنفه ثغرات كبيرة من حيث المعرفة والشكوك الناجمة عن ذلك. ومن الممكن معالجة هذه المشكلة بالاستخدام الحكيم لأفضل المعارف المتاحة والاستخدام المتوازن للنهج التحوطي في إطار إداري متكيف.

52 – وجميع المشاكل المذكورة أعلاه تواجهها البلدان عندما تحاول التحرك قُدما في تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك. وستتباين الأهمية النسبية لكل مشكلة من بلد إلى آخر ومن نظام إيكولوجي إلى آخر ومن ثم لا توجد حلول عامة. ويمثل إدراك العقبات الرئيسية في كل حالة ووضع استراتيجيات للتصدي لها مكوناً أساسياً من مكونات تطبيق النهج تطبيقاً فعلياً

دور المنظمة في المستقبل

53 – يجري على نحو جيد على صعيد السياسات الدولية تجسيد الشواغل البيئية في إدارة مصايد الأسماك. وترجع مرحلة أولى من إذكاء الوعي في هذا الصدد إلى مؤتمر استكهولم الذي عُقد عام 1972 وتكللت تلك المرحلة بمؤتمر قمة الأرض الذي عُقد عام 1992 في ريو دي جانيرو. أما مرحلة التقارب في أساليب إدارة مصايد الأسماك والحفاظ على الأرصدة فتجسدها ولاية جاكارتا التي ترجع إلى عام 1995 ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن المنظمة في عام 1995. والالتزام بتنفيذ النهج هو من خصائص المرحلة الحالية على النحو المُعلن بوضوح في إعلان ريكيافيك لعام 2001 وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ التي اعتمدها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام 2002.

54 – ويزداد فهم نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك وتزداد لهذا السبب "إزالة الغموض منه" ويزداد قبوله بوجه عام كإطار مرجعي لإدارة مصايد الأسماك، رغم الشواغل المتعلقة بالتحديات التي ينطوي عليها. فقد أظهرت اجتماعات دولية عُقدت مؤخرا من قبيل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة بشأن المحيطات وقانون البحار (يونيو/حزيران 2006) ومؤتمر بيرغن (سبتمبر/أيلول 2006) التقارب بين مفاهيم البلدان بشأن النهج وفهمها له. ومع ذلك فإن هذا التقدم يتحقق أساساً على صعيد السياسة الدولية بينما قد لا تكون المبادئ والانعكاسات التطبيقية ما زالت غير مستوعبة بالكامل على صعيد القاعدة الشعبية.

55 – ومن اللازم ترجمة التطورات الرئيسية التي حدثت في الساحة الدولية إلى سياسة قطرية وتنفيذ قطري. وتنطوي خطوات هامة لتحقيق هذا الهدف على إدراج مبادئ نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك في السياسات القطرية وتنقيح خطط إدارة مصايد الأسماك لضمان اتساقها مع تلك المبادئ، وزيادة القدرة المؤسسية، وضمان التعاون مع

الوزارات والقطاعات الأخرى، وتحديد أصحاب الشأن ذوي الصلة. ومع أن المعرفة المحدودة ينبغي ألا تُوقف تنفيذ ذلك النهج، فإن المعرفة كلما كانت محدودة كلما كانت التدابير الإدارية أكثر تحفظاً (أكثر تحوطاً). ولذا، يُشجع أيضاً على زيادة التمويل المخصص للبحوث بهدف تعظيم الاستفادة من الموارد، ولكن مع وجود معايير محددة جيداً لما ينبغي اعتباره معرفة ذات صلة.

56 – ولقد قامت المنظمة بدور أساس في تطوير مفهوم نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك دوليا. وتُكتسب خبرة ثمينة بشأن الخطوات الأولية اللازم اتخاذها نحو التنفيذ الفعلي للمفهوم، خصوصاً في البلدان النامية. ولذا فإن المنظمة ستكون قادرة على المساعدة على تيسير التدابير اللازمة الموصوفة أعلاه، مع كون بناء القدرات أمرا ذا أولوية. وستكون المنظمة أيضا منتدى مناسباً لتبادل الخبرات مع التقدم في تطبيق النهج، مما يمكن بدوره أن يسهم في زيادة تطوير المفهوم وتنسيقه.

57 – وقد وُجه نداء لتقديم دعم خاص إلى البلدان النامية فيما يتعلق بتطبيق نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك في إعلان ريكيافيك الصادر عام 2001، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عُقد في سنة 2002، وفي الدورة الخامسة والعشرين للجنة مصايد الأسماك. ومع اتسام تطبيق النهج بمزيد من الواقعية عن طريق التطورات المفاهيمية التي حدثت مؤخرا، أصبح هذا النداء أهم حتى من ذي قبل.

الإجراءات التي يُقترح أن تتخذها اللجنة

58 – مطلوب من اللجنة، استنادا إلى ما ورد أعلاه، أن تحيط علما بالأنشطة المضطلع بها حتى الآن، وأن تنظر في المجالات التي ينبغي أن تتخذ فيها المنظمة أو تعزز التدابير المتعلقة بزيادة الوعي بشأن نهج النظام الإيكولوجي في مصايد الأسماك والمتعلقة بالعمل على تنفيذه على نطاق أوسع، وتحديد الموارد المالية اللازمة لدعم تلك التدابير.

59 – ومطلوب من اللجنة أيضا أن تنظر فيما إذا كان ينبغي عقد مشاورة خبراء بشأن وضع علامات على معدات صيد الأسماك لكي تستعرض تقرير المنظمة رقم 485 عن مصايد الأسماك وملحقه، وما إذا كان ينبغي إعداد معايير لوضع العلامات على معدات صيد الأسماك على أساس أنها ستكون جزءا لا يتجزأ من مدونة السلوك تماما مثل المواصفات المحددة لوضع العلامات على سفن صيد الأسماك وتحديد هويتها، وهي مواصفات ذات طابع طوعي.